

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية لشخصية اعتبارية

التاريخ: / / الفرع:

معلومات المنشأة () اتفاقية الحساب () اتفاقية حساب جارى () اتفاقية حساب البلاد

الاسم التجارى للمنشأة:
الاسم باللغة الإنجليزية:

م	نوع الوثيقة	الرقم	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء	مكان وبلد الإصدار
1

نشاط المنشأة: عدد العاملين فى المنشأة: نوع العمل (الكيان القانوني): الجنسية:
تاريخ بدء النشاط: نوع المنتج: الصناعة / التخصص:
عدد الفروع: داخل المملكة: خارج المملكة: (أذكر اسم الدولة فى الخارج للفروع / للشركة الأم)
مقر المنشأة: المدينة: الحى: الشارع: رقم المبنى: هاتف:
فاكس: جوال: الموقع الإلكتروني: البريد الإلكتروني:

معلومات عنوان المقر ملكية المقر

العنوان الوطنى / عنوان المقر: رقم المبنى: رقم الوحدة: الشارع: الحى:
المدينة: الرمز البريدي: الرقم الإضافى:

معلومات الاتصال والتواصل

هاتف ثابت: الجوال: البريد الإلكتروني: الفاكس: الرمز البريدي:

العنوان البريدي

رقم المبنى: رقم الوحدة: الشارع: الحى:
ص.ب. الرمز البريدي: البلد: رقم الهاتف خارج المملكة: جوال: المدينة:

العنوان البريدي للمنشآت غير السعودية خارج المملكة:

رأس المال: مبلغ المبيعات السنوية: السنة: إجمالي المصروفات الشهرية: طريقة الصرف:
إجمالي الإيرادات الشهرية: طريقة استلام الإيرادات: مبلغ الإيرادات: مصدر الإيرادات: الإيرادات الإضافية: مصدر الإيرادات الإضافية:

معلومات مالية

رقم الحساب: الغرض من الحساب: عملة الحساب: دورة كشف الحساب: التاريخ المفضل: لغة التعامل:

خاص بالحساب البنكى

المتعاملين على الحساب (محلياً / دولياً) أسماء أبرز المودعين وعلاقتهم بالمنشأة: أسماء أبرز المستخدمين محلياً: أسماء أبرز المستخدمين دولياً:

أسماء الموردين وعناوينهم

م	الاسم	العنوان - المدينة - البلاد	طبيعة نشاط المورد
1

عملاء المنشأة وعناوينهم

م	الاسم	العنوان - المدينة - البلاد	طبيعة نشاط المورد
1

معلومات عمليات العمل

إجمالي الإيرادات التقديرية خلال الشهر المتوقعة	إجمالي الشيكات المدفوعة خلال الشهر المتوقعة	إجمالي التحويلات المحلية خلال الشهر المتوقعة	إجمالي التحويلات الدولية الواردة خلال الشهر المتوقعة	إجمالي الشيكات المدفوعة خلال الشهر المتوقعة	إجمالي التحويلات المحلية الصادرة خلال الشهر المتوقعة	إجمالي التحويلات الدولية الصادرة خلال الشهر المتوقعة	إجمالي الإيرادات التقديرية خلال الشهر المتوقعة
.....
.....
.....
.....
.....
.....

المناطق الجغرافية التى سيتم التعامل معها تنفيذ عمليات مالية / تحويلات / شيكات

م	اسماء المناطق المحلية أو الدول العربية أو الأجنبية	اسم المستفيد	نوع العلاقة مع المستفيد	أسباب التحويل
1

بيانات المدراء والتنفيذيين

م	الاسم	الجنسية	نوع الهوية	رقم الهوية	تاريخ الإصدار	مكان الإصدار	تاريخ الانتهاء	المهنة / المنصب	نسبة الملكية (%)
1

بيانات المالك

م	الاسم	الجنسية	نوع الهوية	رقم الهوية	تاريخ الإصدار	مكان الإصدار	تاريخ الانتهاء	المهنة / المنصب	نسبة الملكية (%)
1

المستفيد الحقيقي النهائي

م	الاسم	الجنسية	نوع الهوية	رقم الهوية	تاريخ الإصدار	مكان الإصدار	تاريخ الانتهاء	المهنة / المنصب	نسبة الملكية (%)
1

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية لشخصية اعتبارية

بيانات المفوضين بالتوقيع على الحساب							
م	الاسم	الجنسية	نوع الهوية	رقم الهوية	تاريخ الإصدار	مكان الإصدار	تاريخ الانتهاء
1							

معلومات عامة

هل لديكم تعاملات مع بنوك محلية ؟	نعم	حدد	لا
هل أحد الملاك يشغل عضوية في إحدى الجمعيات الخيرية المحلية أو الدولية ؟	نعم	حدد	لا
هل يشغل أحد الملاك أحد المناصب في قطاعات الدولة أو القضاء أو القطاع العسكري ؟	نعم	يرجى تعبئة نموذج رقم B008-1-4	لا
هل لدى أحد من الملاك حصص أو أسهم في شركة أخرى ؟	نعم	حدد	لا
هل أنتم معرضون لضرائب بحكم السكن أو الجنسية في دولة خارج المملكة؟	نعم	تعبئة نموذج رقم B009-2-1 نموذج الشهادة الذاتية المرتبطة بقانون الامتثال الضريبي الخاصة للشركات + استيفاء صور جوازات السفر	لا
هل لدى أحد من الملاك تصريح بالإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية (جرين كارد)؟	نعم	حدد	لا
يرجى ذكر العنوان ورقم الضمان الاجتماعي إذا كانت الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية			

الشروط والأحكام

أولاً: تمهيد :

الحساب الجاري : حيث يرغب العميل في إنشاء علاقة بنكية مع بنك البلاد ليتمكن من الاستفادة من الخدمات البنكية الواردة في هذه الاتفاقية، وأو الحصول على أي خدمات أخرى في المستقبل، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أنه بالتوقيع على هذه الاتفاقية سوف تطبق فوراً الشروط والإحكام الواردة فيها، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً بأي صيغة مقبولة، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه. لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترفة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب وتقديم الخدمات البنكية المبينة أدناه.

حساب البلاد: حيث يرغب العميل في فتح حساب استثماري لدى بنك البلاد، وذلك بغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة في أعمال الخزينة وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية (حساب البلاد)، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أن توافيقه على هذه الاتفاقية بعد إيجابها، وفتح البنك للحساب قبولا، وتطبيق فوراً الشروط والإحكام الواردة في هذه الاتفاقية، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترفة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب (حساب البلاد) وتقديم الخدمات البنكية المبينة أدناه.

ثانياً: التعريفات :

تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه نفس المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

(العميل): وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري صاحب الحساب الذي وقع أصالة على اتفاقية إنشاء العلاقة البنكية، أو وقع عنه وكيله.

(البنك): بنك البلاد، سجل تجاري رقم 1010208295 ومقره الرئيسي في الرياض، ص.ب. 140 الرمز البريدي 11411 المملكة العربية السعودية هاتف مصرفي 920001002..

(الحساب الجاري): تعني الحساب البنكي الذي هو موضوع الطلب المقدم من صاحب الحساب إلى البنك لفتح ذلك الحساب وفقاً للشروط اللاحقة.

(حساب البلاد): حساب استثماري يهدف إلى تحقيق الربح عن طريق المضاربة الشرعية، يودع فيه العميل (رب المال) رأس مال المضاربة، ويقوم البنك (المضارب) باستثمار هذه الأموال حسب شروط وأحكام هذه الاتفاقية، كما يتيح البنك للعميل حق السحب والادخار من هذا الحساب، وإجراء الخدمات البنكية الأخرى حسب الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية.

(الربح القابل للتوزيع):

ريال سعودي	متوسطات عائدات الخزينة بما لا يزيد عن معدل تكلفة التمويل السائدة بين البنوك السعودية (السيابور (SIBOR))
دولار أمريكي	معدل تكلفة التمويل السائدة في أسواق لندن (اللايبور (LIBOR))

مخضوماً منها المصروفات التي تتحملها الخزينة (المضارب) ، وهي:

- عمولات وسطاء البيع والشراء.
- مصروفات (خسائر) منتج حساب الاستثمار بالبيع الأجل ، علماً أن عائدات عقود التمويل التي تجربها الخزينة عن طريق إدارات البنك الأخرى لا تشمل جميع عائدات البنك المحققة من عمله ، كما أن حصة الخزينة من هذه العائدات لن تقل عن العائد الذي تحققة الخزينة من استثماراتها بنفسها
- (الأوراق التجارية): تعني الشيك والسندات لأمم والكمبيالات وفقاً للتعريفات الواردة بنظام الأوراق التجارية السعودي.

ثالثاً: الحساب الجاري (تطبيق هذه الأحكام على الحساب الجاري فقط)

- فور تحرير وتوقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية يفتح حساب جار باسم العميل تقيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسرى على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى ضوءها تم إبرام هذه الاتفاقية.
 - تعد الأموال في الحساب الجاري ديناً مضموناً على البنك وأجبة الدفع عند الطلب وفقاً لنظام مؤسسة النقد العربي السعودي التي تنظم ذلك ، يحق له استخدامها ولا يجوز شراً احتساب أي فوائد عليها.
- رابعاً : خصائص حسابات البلاد (تطبيق هذه الأحكام على حساب البلاد فقط)**
- فور توقيع هذه الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة شراكة يترتب عليها فتح حساب البلاد لدى البنك، وذلك لغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسرى على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقر العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى ضوءها تم إبرام هذه الاتفاقية.
 - أنواع شرائح حساب البلاد ، والحد الأدنى لكل شريحة ، ونسبة الربح المستحقة للعميل : من الربح القابل للتوزيع:

نوع شريحة الحساب	الحد الأدنى للشريحة (ريال / دولار)	نسبة الربح المستحقة للعميل : من الربح القابل للتوزيع (ريال / دولار)
البلاد 3	20.000 ريال / 10.000 دولار	40% / 50%
البلاد 2	300.000 ريال / 100.000 دولار	60% / 70%
البلاد 1	2 مليون ريال / مليون دولار	80% / 90%

ملاحظة : يحق للبنك تعديل حدود الشرائح أو نسبة الربح القابل للتوزيع حسب ما يراه مناسباً على أن يتم إشعار أصحاب الحسابات قبل التعديل بمدد لا تقل عن (30) يوم من خلال أي من وسائل الاتصال (رسائل SMS / رسائل بريدية الخ)

3- نسبة المشاركة في الربح القابل للتوزيع :

في حال تحقيق حساب البلاد أرباحاً، يستحق العميل نسبة الربح المحددة في الجدول اعلاه البند رابعاً (2) حسب نوع شريحته ويستحق البنك النسبة المتبقية من الربح ، وفي حال حصول خسارة في رأس المال فلن يكون البنك، باعتباره مضارباً، مسئولاً عن هذه الخسارة، إلا في حال التعتدي أو التفريط من قبل البنك. يحق للبنك تغيير حدود الشرائح أو نسبة الربح الموضحة بالحدول في البند رابعاً (2) وفق تقديره المطلق، على أن يخطر العميل بذلك قبل شهر من تاريخ سريان التعديل ، وفي حال عدم موافقة العميل على نسبة الربح المعدلة، عليه رفع طلب لإلغاء الحساب قبل تاريخ سريان التعديل وإلا سيصبح التعديل ملزماً للعميل

4- رأس المال المؤهل واستحقاق الأرباح :

- تسحب أرباح الشهر على أقل مبلغ موجود في رصيد الحساب خلال الشهر الميلادي، حيث يتاح للعميل (رب المال) سحب أمواله متى يشاء، وبعد ذلك عدولاً منه عن عقد المضاربة فيما يتعلق بالأموال المسحوبة، ويسري عقد المضاربة على أقل رصيد متوفر في الحساب خلال الشهر.
- لا يستحق العميل أي أرباح إذا نقص المبلغ المتوفر في رصيد الحساب في أي وقت خلال الشهر عن (20000) ريال. وبعد العمل في هذه الحال منازال للبنك عن الأرباح المستحقة عن عقد المضاربة عن الشهر الذي يتخفف فيه الرصيد عن مبلغ (2000) ريال ، وذلك لحين رفع رصيد الحساب إلى الحد الأدنى للمشاركة في عقود المضاربة قبل بداية الشهر التالي للشهر الذي انخفض فيه الرصيد عن الحد الأدنى.
- لا يستحق العميل أي أرباح عن الشهر الميلادي الذي تم خلاله فتح الحساب، إلا إذا تم فتح الحساب قبل نهاية دوام أول يوم عمل من ذلك الشهر.
- يعتد بأشهر التقويم الميلادي في احتساب الأرباح ومواعيد استحقاقها ويكون الاستحقاق عن كامل الشهر، حيث لن يتم احتساب أي أرباح عن أجزاء الشهر.
- تحدد نسبة الربح المستحقة للعميل من نسبة الربح القابلة للتوزيع بناء على نوع شريحة الحساب وفي حال انخفاض المبلغ الموجود في حساب العميل عن الشريحة المحددة فإنه يتم تخصيص نوع شريحة الحساب للشريحة الأقل ومنح نسبة الربح للشريحة المعدلة.
- تضاف الأرباح إلى الحساب في بداية اليوم التالي لنهاية كل شهر ميلادي.

خامساً : أحكام مشتركة للحساب الجاري وحساب البلاد :

- تطبق الأحكام والشروط على جميع الحسابات والخدمات البنكية، سواء تم فتح تلك الحسابات أو الحصول عليها بتاريخ سابق، أو لاحق لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
- فرض العميل البنك أن يقيد في حساباته الشيكات أو النقود التي تودع في حسابها بنفسه أو بواسطة الآخرين على أن تكون بعملة الحساب نفسها.
- وأقر، العميل على تزويد البنك بنموذج توقيعه، وتوقيع من يفوضه، وتعد هذه النماذج نظامية ومعتمدة بالنسبة لجميع العمليات التي تتم على هذا الحساب ما لم يتسلم البنك من العميل إشعاراً خطياً بخلاف ذلك.
- يقر العميل بمسؤوليته عن المبالغ المودعة في حسابه أمام جميع الجهات المختصة، والتزم بإبلاغ تلك الجهات عن كل إيداع منقول فيه، أو ليس من حقه، وذلك فور علمه به، سواء أكان الإيداع قد تم بعلمه أم بدون علمه، وسواء تصرف فيه فيما بعد أو لم يتصرف فيه، كما يقر أن الإيداعات ناتجة عن نشاطات مشروعة وغير مشبوهة وسالمة من التزوير والتزييف وغير ذلك من المخالفات، كما يقر بأنه لا حق له في استرداد أي أموال مزيفة تم تسليمها للبنك، أو التعويض عنها.

إتفاقية إنشاء علاقة مصرفية لشخصية اعتبارية

- 5) حول العمل البنك وطلب منه قبول جميع الأوراق التجارية من شيكات، وسندات إذنية، وكيميالات، وكل أوامر الدفع المسحوبة من قبلة على البنك بنفسه، أو من قبل وكيله، وإذا كان الحساب لديه مدينياً فلينك إن شاء تنفيذ التوجيهات الصادرة إليه بشأن هذا الحساب، بشرط أن تكون موقعة منه، أو من وكيله، أو المفوض بالتوقيع عنه، ويكون مدينياً للبنك بجميع الرصيد المدين، والترم البنك بمطالبة العميل بالمبالغ نفسها من دون زيادة.
- 6) وكلاء الحسابات المعتمدين والوكالة الشريعية: إذا قدمت للبنك وكالة تحوّل أحد الوكلاء لتشغيل الحساب، فإنه يحق للبنك أن يعتمد على تلك الوكالة ولن يكون مسؤولاً أو ملزماً بتوجيه إخطار فيما يتعلق بأية نواقص أو عيوب قانونية في مضمون أو شكل الوكالة أو عدم تصديقها من كاتب عدل، وبموجب هذه الشروط يطلب صاحب الحساب من البنك أن يعتمد على تلك الوكالة بأن يدفع كافة الشيكات أو الأوراق التجارية المسحوبة على الحساب من قبل الشخص الذي منحت له تلك الوكالة، وبغض النظر عما إذا كانت تلك الشيكات أو الأوراق التجارية مستحقة الدفع لصاحب الحساب أو الشخص الذي منحت له تلك الوكالة أو غيره. ويتعين على صاحب الحساب أن يعرض البنك مقابل كافة المطالبات والمسؤوليات التي دفعها أو تحمّلها البنك باعتمادها على تلك الوكالة أو بسبب تشغيل الحساب من قبل الشخص الذي منحت له الوكالة.
- 7) تعد جميع الحسابات - من أي نوع كانت - المفتوحة باسم العميل، أو التي تفتح باسمه مستقلاً لدى البنك، أو أي من فروعها ضامنة بعضها لبعضها الآخر بصرف النظر عن مسمياتها، والبنك في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته في الوقت المحدد الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها والنضم من الرصيد الدائن من أي منها حتى يقوم العميل بالوفاء بكافة التزاماته قبل البنك، ويكون البنك مفضلاً بإجراء المقاصة والنضم من الرصيد الدائن أو المدين، وعمل قيود التسويات والتحويلات في أية حسابات مفتوحة، أو تفتح باسم العميل لدى أي فرع من فروع البنك، ويتم التسوية بسعر الصرف السائد لدى البنك، وتعد جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة مما قد يكون مودعاً باسم العميل لدى البنك، أو أي من فروعها ضماناً وأميناً لكافة التزامات العميل تجاه البنك، من غير حاجة إلى إقرار خاص بذلك، ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة، من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة، وله الأولوية والأفضلية فيما تحت يده، على أي دائن آخر، من غير حاجة إلى إخطار أو أي إجراء قانوني.
- 8) التزم العميل بإبقاء إثبات هويته سارية المفعول، والقيام بتحديث بياناته ومعلوماته بصفة دورية، بحسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديم نسخة أصلية من إثبات هويته عند تحديثها أو تحديثها لدى الجهات الحكومية، أو عند طلب البنك فوراً لمطابقتها، وسوف يقوم البنك بتجميد الحساب فوراً إذا لم يلتزم العميل بذلك.
- 9) يضع الحساب المفتح على فتحه بالعملة الأجنبية لتقلبات الأسعار، وهذا يمكن أن يحمل معه احتمالية الربح والخسارة، بحسب حالة سوق العملات، وعليه فإن العميل قد يتعرض لخسارة، أو ربح عند تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية جراء ذلك.
- 10) أقر العميل بحق البنك تداول المعلومات الشخصية والائتمانية الخاصة بالعمل مع بقية البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة، عبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- 11) أقر العميل بأن للبنك الحق في التفتيش والتحقق من بيانات هويته ومدى نظامية وضعه من خلال شركة تفت أو أي شركة معتمدة لدى وزارة الداخلية أو مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تكون متخصصة في التفتيش من بيانات هوية العملاء.
- 12) الحساب المشترك :
- إذا كان الحساب حساباً مشتركاً، تكون ملكية الأرصدة الدائنة ملكاً مشتركاً للأصحاب الحساب بنسب متساوية ما لم يشترط خلاف ذلك، ويجوز لكل واحد من أصحابه إيداع مبالغ، وإذا كان نموذج توقيعه أو توقيعها محفوظاً بملفات البنك، أن يسحب من الحساب، ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً للتعليمات الخطية المتعلقة بالحساب والموقعة من قبل كافة أصحاب الحساب أو من أي منهم بمفرده ما لم يشترط خلاف ذلك، وبغض كل صاحب حساب صاحب الحساب الآخر بأن يودع في الحساب أي شيكات أو غير ذلك من الأوراق التجارية المستحقة الدفع لكافة أو لأي من أصحاب الحساب، وفي حالة استلام البنك لأي شيك أو ورقة تجارية دون تظهير، يعتبر البنك مفضلاً بموجب هذه الإتفاقية بإجراء التظهير نيابة عن أصحاب الحساب وإضافة ذلك الشيك أو الورقة التجارية للحساب، ويجوز سحب الأرصدة الدائنة في أي وقت من الأوقات أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً بواسطة شيك أو تعليمات خطية موقعة من قبل أي واحد من أصحاب الحساب (أو من قبل الوكيل أو الممثل القانوني لأي واحد من أصحاب الحساب) دون أن تكون هناك موافقة خطية من أي واحد من أصحاب الحساب الآخرين، ولن يكون البنك مسؤولاً عن التحقق من الشيكات أو الأوراق المستحقة الدفع لصاحب الحساب متى كانت تلك الشيكات أو الأوراق موقعة عليها من قبل صاحب الحساب، ويجوز استرداد أو سحب مبالغ من الحساب بناء على أوامر أو تعليمات أي من أصحاب الحساب وذلك بغض النظر عما إذا كان صاحب الحساب الآخر أو أصحاب الحساب الآخرين على قيد الحياة وقت الدفع، غير أنه إذا أعطي البنك إخطاراً خطياً عن وفاة أحد أصحاب الحساب، فإنه يحق للبنك أن يوقف تشغيل الحساب وأن يحمد أية أرصدة دائنة إلى أن يتلقى البنك تعليمات خطية تصدر بناء على أمر محكمة أو موقعة من قبل صاحب الحساب أو أصحاب الحساب الباقين على قيد الحياة والممثلين القانونيين أو ورثة صاحب الحساب المتوفى، وبموجب هذا أعمى أصحاب الحساب بالتزامن والانفراد البنك من أية مسؤولية إذا قام بدفع أو حجز مبالغ وفقاً لهذه الفقرة.
- 13) إغلاق الحساب:
- أ) أنا/نحن أقر/نقر بعلمي/بعلمنا بأن البنك يقوم بقبول فتح الحساب دون اشتراط لإيداع فيه وإذا لم أودع/تودع أي مبالغ في الحساب خلال مدة (90) يوماً من تاريخ فتحه فسيفقمو البنك بإقفاله وإني/إننا نوافق على ذلك ودون أدنى مسؤولية على البنك.
- ب) عند رغبتني/رغبتنا بإقفال الحساب وإيهاه تعاملنا مع البنك فإنتني/إننا سأقدم/سنقدم طلباً خطياً إلى البنك بوقف الحساب وأسأيد/سنعيد الشيكات الغير مستخدمة، وبطاقة الصراف الآتلي وبطاقة رقم الحساب وسيقومو البنك بإتلافها أمامي ويتم تسليمي/تسليمنا كامل المبلغ الموجود في الحساب.
- ت) أنا/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأنه يحق للبنك رفض طلب إقفال الحساب في حالة ارتباط الحساب المطلوب وقفه بخدمات مالية نشأت على قوة هذا الحساب ووجوده كأصدار خطاب ضمان وفتح اعتمادات مستندية وخصم أوراق تجارية تتنطلب استمرار الحساب.
- ث) أنا/نحن أعلم/نعلم وأوافق/نوافق بأنه في حالة تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة وتعذر حل الإشكال أو استخدام الحساب لغير الغرض المفتوح من أجله فإن البنك سيقوم بإقفال الحساب وإعادة المبلغ الموجود به إلى مصدره.
- ج) أنا/نحن أقر/نقر وأوافق/نوافق على انه بعد فتح الحساب والإيداع فيه ومن تم السحب منه وأصبح رصيده صفراً واستمر من دون رصيد لمدة (4) سنوات فإن البنك سيقوم بإقفاله ما لم يكن على إرتباطات ماليه تتنطلب استمراره.
- د) أنا/نحن أقر/نقر بعلمي/بعلمنا بأن البنك يقوم بتصنيف حالة الحساب / الحسابات وفقاً لما هو أدناه :
- (حالة الحساب) : هي وضع تشغيل الحساب المفتوح لدى بنك البلاد وتشمل الحالات أدناه :
- ✓ **الحساب النشط** : وهي حالة الحساب لدى البنك من أن يتم فتحه وتنفيذ عمليات على الحساب خلال اول 90 يوم من تاريخ فتح الحساب ويستمر هذا الحساب بحالته النشطة حتى انتهاء صلاحية الهوية او مرور 24 شهر على اخر عملية تمت من خلال صاحب الحساب (فقط للسعوديين)
 - ✓ **الحساب الرائد** : يتم تصنيف الحساب رائد في حال مرور 24 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب.
 - ✓ **الحساب المعلق** : هي حالة الحساب بعد مرور 90 يوم من تاريخ فتحه دون وجود أي حركات على الحساب.
 - ✓ **الحساب الغير ماليه** : يتم تصنيف الحساب غير ماليه به في حال مرور 60 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل او بعد مرور 180 يوم من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
 - ✓ **الحساب المنقطع** : يتم تصنيف الحساب منقطع في حال مرور 180 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل او بعد مرور 120 شهر من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
- 14) الشيكات :
- وافق العميل على الالتزام بالشروط والأحكام التالية فيما يتعلق باستعمال والمحافظة على سلامة الشيكات التي تقدم لصاحب الحساب وذلك لحماية صاحب الحساب والبنك معاً.
- 1) يتم إصدار دفاتر شيكات جديدة لصاحب الحساب شخصياً أو ترسل له عن طريق البريد وفقاً لطلب خطي منه بذلك أو تسلم له بأية وسيلة أخرى يقبلها البنك.
- 2) يلتزم العميل بحفظ دفاتر الشيكات في حيز أمين، وإشعار البنك في حال فقدها، وإعادتها للبنك في حال إقفال حسابه، بناء على طلبه أو طلب وكيله المعتمد لدى البنك، أو بواسطة البنك.
- 3) يستعمل الشيكات فقط عن الحساب الذي يتم إصدار الشيكات بشأنه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استعمالها على أي حساب آخر.
- 4) يجب أن تكون الكتابة بالحرر واضحة على الشيكات وعلى النماذج المقدمة من قبل البنك، وأي تغيير في الشيك يجب أن يتم بوضوح، مع اعتماده بالتوقيع الكامل للعميل، ولا يكفى التوقيع بالحروف الأولى (التوقيع المختصر).
- 5) لاسباب تتعلق بالأمان والسلامة يتعين على العميل :
- أ) عدم إصدار شيكات على بايأس.
- ب) أن يبدأ كتابة الشيك من أول المكان الخالي المخصص لذلك الغرض، وألا يترك فراغات بين الكلمات أو الأرقام.
- ت) ألا يستعمل الأرقام التي يمكن مسح كتابتها.
- 6) أقر العميل بمسؤوليته عن أي دفتر/دفاتر شيكات يتم تسليمها له، ولتجنب أعمال الغش والتزوير على العميل أن يحتفظ بدفاتر الشيكات في مكان آمن، وإذا تعرض أي شيك للضياع يجب على صاحب الحساب أن يقوم فوراً بإشعار البنك بذلك موضحاً رقم الشيك وقيمه وتاريخه، والبنك غير مسؤول عن صرف أي شيك مفقود.
- 7) يتم دفع قيمة أي شيك يصدره العميل بمجرد تقديم الشيك للبنك، حتى لو كان الشيك بتاريخ مؤجل، من غير أدنى مسؤولية على البنك، وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، حيث إن نظام الأوراق التجارية ينص على أنه يعاقب بالسجن أو الغرامة كل من يرتكب أحد الأفعال التالية :
- إصدار شيك من غير رصيد كاف يغطي قيمته.
- 8) يجوز للبنك أخذ رسوم على خدمة الشيكات المرتجعة من الحساب وكذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة واللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية .
- 9) إيقاف الشيك : وافق العميل على الآتي:
- أ) إن الأسباب الوحيدة المقبولة لإيقاف صرف شيك هي أن يكون الشيك فقد، أو سرق، أو أفلس، أو أعسر حامله بحكم قضائي، أو حدث ما يخل بأهليته.
- ب) تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يقع عليه نتيجة لعدم دفع الشيك.
- ت) لا يعد البنك مسؤولاً بأي حال إذا دفع الشيك المذكور نتيجة خطأ في البيانات المضمنة في الشيك، وذلك بشرط أن يكون البنك قد اتبع الإجراءات المصرفية المعتادة بشأن أوامر إيقاف الشيك.
- ث) إخطار البنك خطياً قبل إصدار الشيك البديل، وبدون على صدر الشيك البديل كلمة (بديل) وتاريخ يختلف من تاريخ الشيك الأصلي.
- 10) يجوز للعميل أن يطلب إلغاء الشيك المصرفي في حالة تسليمه أصل الشيك المصرفي للبنك، كما يجوز للعميل طلب إيقاف الشيك المصرفي في حالة فقده أو سرقة، أما في حالة فقدان أو سرقة أو تلف الشيك المصرفي فلا يجوز للعميل طلب إلغاء الشيك المصرفي إلا بموافقة المصرف الخطية، مع إقرار المستفيد بأنه لم يسبق أن قام بتظهير الشيك المصرفي لطرف ثالث، وفي حال طلب إلغاء الشيك يتعهد مقدم الطلب بتقديم سند تعويض مقبول لدى البنك ضد أي التزامات قد تنشأ من ذلك الشيك المفقود، أو المسروق، أو التالف.
- 11) يجب تقديم جميع الشيكات المصرفية الصادرة عن البنك بعملة أجنبية للدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها، وفي حالة التأخر عن ذلك الموعد يكون الدفع وفقاً لتقدير البنك المسحوب عليه.
- 12) لن يتم قيد الشيكات المودعة للتحويل في الحساب إلا بعد تحصيل قيمتها فعلياً، وإذا قام البنك بقيد قيمة الشيك للعميل قبل تحصيله فيعد فرضاً إلى حين ورود قيمة الشيك للبنك، ويحق للبنك الرجوع على العميل مطلقاً فيما تعذر عليه استيفؤه، ويشعره بذلك.
- 13) سعر الصرف في حال تحصيل الشيكات بالعملة الأجنبية هو سعر الصرف حين القيد في حساب العميل بعد تحصيل البنك لقيمة الشيك.

ساسداً: بطاقة صراف البلاد

يقبل حامل البطاقة بالشروط الآتية لاستخدام بطاقة صراف البلاد التي يصدرها البنك:

- 1) يزود البنك العميل بطاقة صراف البلاد، ويرقم تعريف شخصي (رقم سري)، يتعامل مع أجهزة الصراف الآتلي، في أي مكان في العالم، ومع نظام نقاط البيع التي تحمل شعار فيزا إلكترون، وشعار خدمة مدى للدفع الإلكتروني، وأي نظام نقاط آخر يتعاقد عليه معه، ويتفنى البطاقة ملكاً خاصاً للبنك تسلم إليه عند الطلب.

توقيع العميل

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية لشخصية اعتبارية

- 2) يحق للبنك استرجاع البطاقة من العميل أو إيقاف استخدامها في أي وقت من غير حاجة إلى إخطار مسبق، كما يحق للبنك تعديل شروط استخدامها زيادة أو نقصاً ، على أن يشعر العميل بالتعديل.
- 3) تعهد العميل بإعادة البطاقة إلى البنك ليلغائها إذا أصبح غير محتام لاستخدامها، أو إذا قرر البنك إيقاف استخدامها لأي سبب.
- 4) أقر حامل البطاقة بأنها غير قابلة للتحويل، ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص، إلا لحاملها فقط، والتمتع بالعمل بالتوقيع على ظهرها في المكان المخصص لذلك، نموذج توقيعه المعتمد لدى البنك، بمجرد تسلمها لها، كما لا يجوز لحامل البطاقة إعطاء رقم التعريف الشخصي (الرقم السري) الخاص لأي شخص، مهما كانت الأسباب، وبقر العميل بأن رقم التعريف الشخصي الخاص به (الرقم السري)، وأي تغيير بطراً عليه بعد بمثابة توقيع شخصي أياً كان مستخدم البطاقة.
- 5) يجب على حامل البطاقة أن يحظر البنك فوراً إذا فقد بطاقته بأي شكل، ويطلب حامل البطاقة مسؤول عن أي عملية تتم عن طريق استعمال بطاقته المفقودة، وذلك ما لم يكن البنك قد تسلم إشعاراً رسمياً يفقدان البطاقة قبل إجراء العملية المذكورة.
- 6) يفيد البنك على حساب العميل أي مبالغ يتم سحبها، أو أي تحويلات، أو تسديد قيمة مشتريات تتم عن طريق استعمال البطاقة، ويكون العميل في كل الأحوال مسؤولاً مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة، سواء تمت العمليات بعلمه أو بدون علمه.
- 7) يتم خصم السحوبات بالعملة الأخرى من حساب حامل البطاقة بعد تحويلها إلى الريال السعودي، بسعر الصرف السائد في البنك، في ذلك الوقت.
- 8) لا يحق للعميل استخدام البطاقة في الحصول على سلع أو خدمات محرمة، ويحق للبنك عند تحققه من استخدامها في أغراض محرمة أن يلغى البطاقة.
- 9) أقر العميل بأنه في حالة وجود اختلاف بين المبلغ المسحوب بحسب إعادة العميل وما تثبته سجلات البنك فسوف يؤخذ بما ورد في سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل؛ ما لم يثبت العميل خلاف ذلك.
- 10) التزم العميل وتعهده بالالتصاف بالبنك فور تعرضه لأي من الحالات الآتية:
 - احتجاز البطاقة في الجهاز.
 - اكتشاف خطأ في تسجيل القيود في الحساب نتيجة لاستخدام الصراف الآلي، سواء بالزيادة أو النقص.
 - حدوث خطأ في تحصيل المبلغ التقدي المصروف من الجهاز بالزيادة أو بالنقص.
- 11) التزم العميل بإشعار البنك خطياً عن أي تغييرات في عنوانه.
- 12) عند رغبة العميل إيداع النقد أو الشيكات عبر أجهزة الصراف الآلي فيجب أن يتم ذلك عبر أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك البلاد، ويتعين على العميل عند الإيداع اتباع الإرشادات والتعليمات التي تظهر له على الشاشة بدقة، ولا يحق للعميل مطالبة البنك بالنظر بأي عملية من غير أن يكون لديه إيصال بثبت حدوث العملية، وفي حال وجود اختلاف بين ما ورد بالإيصال وما تثبته سجلات البنك، فسوف يؤخذ بما تثبته سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل؛ ما لم يثبت العميل خلاف ذلك.

سابعاً: خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي

- 1) وافق المستخدم على جميع شروط وأحكام استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، وعلى استخدام نظام البلاد فقط على النحو المحدد في هذه الاتفاقية، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة، أو تكلفة، أو نفقة، أياً كانت قد يتكبدها المستخدم أو أي جهة أخرى نتيجة لأي مخالفة، أو إخلال لهذه الاتفاقية.
- 2) **متابعة الحسابات:**
وافق المستخدم على متابعة أي حسابات يحتفظ بها لدى البنك، من أجل ضمان تقيدها باللائحة والقوانين ذات العلاقة، ووافق أيضاً على تسديد أي رسوم قد ترتب على استعمال أو متابعة تلك الخدمات وكذلك أية صرايب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة و اللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- 3) **الخدمات:**
فيما يأتي أمثلة على الخدمات التي يستطيع المستخدم الحصول عليها باستخدام نظام البلاد:
 - أ) التحويل من حساب لآخر ضمن بنك البلاد.
 - ب) تسديد الفواتير والخدمات العامة والخاصة.
 - ت) تحويل مبلغ من حساب لآخر لدى بنك محلي.
 - ث) تحويل مبالغ من حساب لدى بنك البلاد، إلى مستفيد في بنك البلاد.
 - ج) تعديل التحويلات المحددة مسبقاً، وإضافة مستفيد جديد.
 - ح) تعديل تفاصيل المستفيد، وإلغاء المستفيد، كذلك يتضمن نظام البلاد خدمات متعلقة ببطاقات الائتمان، والتمويل الشخصي، والودائع.
- 4) **الحالات وتسديد الفواتير:**
عندما يوجه المستخدم تعليماته عبر نظام البلاد بتحويل مبالغ من حسابات لدى بنك البلاد، أو تسديد فاتورة من خلال نظام البلاد، فإن البنك سينفذ تعليمات بسحب المبلغ المطلوب من حسابه، بشرط وجود رصيد كاف في حسابه المحدد وقت السحب، ولن يكون البلاد ملزماً بتنفيذ أي تعليمات بالسحب ترد منه إذا لم يتوفر رصيد كاف في حسابه المعني، بما في ذلك أي حد ائتماني يتمتع به للسحب على المكشوف في حساب جاري مدين. وفي حالة المدفوعات الإلكترونية يتم سحب المبلغ من حساب المستخدم، في اليوم نفسه الذي يتم فيه تحويل المبلغ إلكترونياً إلى المستفيد، وفي أغلب الحالات هذا التاريخ هو الذي حدده المستخدم عندما قدم تعليماته، وإذا لم يكن الرصيد كافياً في اليوم الذي طلب فيه تحويل المبلغ، أو تسديد فاتورة، أو خصم أي مبلغ من حسابه تلقى العملية.
- 5) **تكلفة نظام البلاد:**
يتحمل المستخدم جميع المصاريف والرسوم الهاتفية المتعلقة بربط جهازه الشخصي بنظام البلاد، كذلك يتحمل أي رسوم متفاضها أي جهة مزودة لخدمة الدخول إلى الإنترنت، وليس هناك أي رسوم على ربط جهاز المستخدم بالشبكة الخاصة، ويمكن أن تنشأ رسوم منفصلة مقابل خدمات إضافية يطلبها المستخدم، من خلال نظام البلاد، مثل: خدمات الجهات الأخرى المزودة للمعلومات وسوف يتم إبلاغ المستخدم بتكلفة كل خدمة إضافية يطلبها، وتبرم اتفاقية منفصلة للاشتراك فيها، ولتفادي أي غموض فإن المستخدم يلتزم بسداد رسوم الخدمات إن وجدت وسداد أية صرايب مستحقة على هذه الخدمات وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة و اللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- 6) **إلغاء خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي:**
تبقى أحكام وشروط استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها من قبل البنك، أو من المستخدم، ويجوز للمستخدم إلغاء هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، في أي وقت، من خلال إشعار إلكتروني، أو يردي يرسله إلى البنك، وهذا يلغى أي خدمات يحصل عليها من جهات أخرى مزودة للمعلومات، لكنه لا يلغى حسابات المستخدم لدى البنك، ويمكن للبنك أن يلغى هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي وينتهي إمكانية المستخدم من استخدام نظام البلاد لدى سبب وفى أي وقت بعد إشعاراً إلكتروني، أو يردي، يرسله إلى العميل، من دون أدنى مسؤولية على البنك في هذا الإجراء.
- 7) **السرية في البنك:**
 - أ) يتمتع المستخدم بحقه في سرية المعلومات، ولذا لن يقدم البنك أي معلومات محددة حول حسابات المستخدم لدى البنك لأحد غير موظفي البنك، أو مراسليه، إلا في الحالات الآتية :
 - عند موافقة المستخدم على تقديم معلومات لأخرين.
 - إذا ذكر المستخدم البنك معرفاً له بخصوص مسائل ائتمانية.
 - إذا قام البنك بإغلاق حساب المستخدم بسبب إدارته بطريقة غير مقبولة بالنسبة للبنك، كإخلاله بشروط وأحكام هذه الاتفاقية.
 - إذا طلبت تلك المعلومات من البنك بموجب النظام. ومن ذلك:
 - ما يلتزم البنك بتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سهم)،
 - ب) يجوز للبنك بعد موافقة المستخدم تقديم أي معلومات تخص للمستخدم للمؤسسات الأخرى التي يرى البنك أنها مناسبة، وقد يحصل المستخدم بسببها على خدمات يرى البنك أنها ذات أهمية، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها المستخدم، أو يحصل عليها البنك نتيجة معاملات، أو نشاط آخر.
 - ت) في حال عدم رغبة المستخدم في استلام عروض تسويقية من البنك، فعليه إشعار البنك بذلك، لاستثناء اسمه من قائمة العملاء المعدة لهذا الغرض.
 - ث) وافق المستخدم على أن يقوم البنك بتحميل معلومات معينة، بما فيها بيانات هوية العميل إلى حاسوب المستخدم، أو إلى نظام دخول آخر.
- 8) **حدود مسؤولية البنك:**
 - أ) التزم البنك على بذل الجهود المناسبة لضمان عمل خدمة نظام البلاد على أكمل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط، بناء على تلك التعليمات المرسله من خلال خدمة نظام البلاد، التي يتم تسلمها فعلياً، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال، التي قد تؤثر على دقة الرسائل، التي يرسلها المستخدم، أو توقيت وصولها.
 - ب) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير في إرسال تعليمات تنشأ عن استعمال أي خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يتعد البنك، أو يفرط، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام المستخدم بإعطاء تعليمات خاطئة، أو إذا لم تعط تعليمات الدفع كاملة، قبل وقت كاف يسمح بالدفع في الوقت المناسب.
 - ت) تعد المعلومات التي يستلمها المستخدم من البنك على أنها موثقة، ويمكن تزويدها فقط على أساس بذل الجهود الممكنة لضمان راحة المستخدم، لكنها ليست مضمونة، ولا يعد البنك، أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولاً عن أي نقص في دقة تلك المعلومات، أو تمامها، أو توفرها، أو توقيت وصولها، أو عن أي استثمار، أو قرار آخر يتم اتخاذه باستخدام هذه المعلومات.
 - ث) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فيروس حاسوبي، أو مشكلات ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات تقدمها أي جهة مزودة للمعلومات، أو قد تنشأ من حاسوب المستخدم الشخصي، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال الفرصة.
- 9) **حظر استخدام نظام البلاد للغرض أخرى:**
يستخدم نظام البلاد برامج ذات ملكية خاصة للبنك، وأخرى تعود لجهات مزودة، فإذا زود البنك المستخدم ببرنامج لاستعماله مع نظام البلاد فهذا يمنح المستخدم ترخيصاً غير حصري باستعمال هذا البرنامج، ويسمح به باستعماله لأغراضه المقررة فقط، كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا يجوز له نقل، أو تجزئته، أو نسخ، أو تعديل، أو إعادة هندسة أي من برامج نظام البلاد، أو السماح لأي شخص آخر بذلك، وتتيح خدمة نظام البلاد للمستخدم إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات عن البنك وجهات أخرى، وتعد هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك، والجهات المزودة الأخرى، ويمكن للمستخدم استعمال نظام البلاد فقط لأغراضه الشخصية غير التجارية، ولا يجوز له إعادة نسخ، أو بيع أي جزء من المعلومات التي يوفرها له نظام البلاد، ومن المعلوم لدى المستخدم أن البنك لا يقدم له أي معلومات وبيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة، وأي برامج اتصالية، وطرق تسليم، يحددها البنك فيما يتعلق بخدماتها، وتوقيتها، وأدائها، ودقتها، وموثوقيتها، واستمرار توفرها، وغير ذلك، ولا يضمن البنك أن يكون برنامج التشغيل أو أي اتصالات، أو نظام للتسليم، مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك، أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء والمشكلات.
- 10) **خدمة العملاء:**
يقع للمستخدم في حالة طلب المساعدة بخصوص نظام البلاد الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتابة إلى البنك على عنوانه، كما وافق المستخدم على أنه يجوز للبنك تسجيل المحادثات التي يجريها موظفو البنك مع المستخدم، وهذا إجراء يقوم به من وقت لآخر، بهدف مراقبة جودة الخدمات، ودقة المعلومات التي يزودها موظفو البنك للمستخدم، وكذلك التأكد من إتباع تعليمات المستخدم، ويمكن للخدمات الهاتفية بالبنك أن تساعد المستخدم في حل أي مشكلات تتعلق بنظام البلاد، ولا يدخل في ذلك التنازل على أي شرط من شروط هذه الاتفاقية.
- 11) **الرسائل الإلكترونية:**
بالنظر إلى أن الرسائل المرسله عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت قد لا تكون آمنة، فإن المستخدم وافق على الاتصال بالبنك الإلكتروني فقط، من خلال مركز الرسائل، باستعمال خيار طلب المساعدة، كما أنه وافق على تسلم المحادثات المتعلقة بحسابه بطريقة إلكترونية، وتعهد المستخدم بأنه لن يحاول تقاضى تسلم أي رسائل إلكترونية أرسلت إليه، عندما تصبح تلك الرسائل متاحة له، ويمكنه طباعة نسخة من تلك المحادثات، باستعمال وظيفة (طباعة)، المتوفرة في برنامجه.

إتفاقية إنشاء علاقة مصرفية لشخصية اعتبارية

12) **محافظة المستخدم على سرية معلومات هويته:**
يتعين على المستخدم التأكد من حفظ الهوية الخاصة به، وكلمة السر، والرقم السري، فهذه الشفرتان هي وسائل حماية مهمة للمستخدم، وتعد بمثابة توقيعه الشخصي، فلا بدونها في أي أجهزة إلكترونية، أو أي وثائق، أو وسائط معلوماتية أخرى للدخول المباشر، وإذا ظن المستخدم أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الاطلاع على رقمه السري الخاص به، فعليه الاتصال بالبنك فوراً، وبعد الهاتف أسرع طريقة لإشعار البنك بأن شخصاً ربما يستعمل رقمه السري، أو كلمة السر الخاصة به، من غير إذن، أو تفويض منه، ومن الممكن بسبب ذلك أن يخسر المستخدم كامل المبلغ المتوفر في حسابه، وعلى المستخدم أن يتصل بمركز الخدمة الهاتفية، وسيجد أحد موظفي البنك على أهبة الاستعداد لتلقي مكالمتهم، على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.

13) **استقلالية الشروط:**
في حالة بطلان أي شرط، أو أكثر من شروط وأحكام خدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي، أو أصبح غير قانوني، أو غير واجب التنفيذ، لأي سبب من الأسباب، فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول، وواجبة التنفيذ.

- تامناً: أحكام عامة:**
- 1) التزام العميل والبنك بأن يكون التعامل بينهما موافقاً للأحكام الشرعية الإسلامية، ولا يحق لهما التعامل بالمحرمات، كالربا، وعقود الغرر، وغيرها.
 - 2) التزام البنك ببذل الجهود البنكية المعتادة لتنفيذ تعليمات العميل، ولا يتحمل البنك، أو أي من المسؤولين، أو الموظفين فيه أي خسارة، أو ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه التعليمات، إلا في حال التعدي، أو التفريط.
 - 3) تطبيق الرسوم المعتادة لتنفيذ أي عملية يقوم بها البنك، بناء على تعليمات العميل، وإذا تضمنت تلك العملية فرضاً من البنك للتعامل فتكون تلك الرسوم بقدر التكلفة الفعلية فقط وسوف تصاف لتلك الرسوم كذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة واللائحة السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية.
 - 4) لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ تعليمات العميل الثانية، عندما يكون الرصيد الموجود في حساب صاحب الحساب غير كاف وقت التنفيذ المطلوب.
 - 5) للبنك أن يرفض في أي وقت تنفيذ التعليمات الثانية، وذلك بعد إشعار العميل، ومن دون أي مسؤولية على البنك تجاهه.
 - 6) تستمر الأحكام نافذة حتى التاريخ المحدد لانتهائها إن وجد، أو تكون لاجل غير مسمى بعد ذلك.

7) **أيام العمل:**
أيام العمل المعتادة ببنك البلاد من الأحد إلى الخميس، عدا أيام العطل العامة، وتعد الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية، لكن الدخول إلى موقع البنك على الإنترنت، والاستفادة من خدمات الهاتف المصرفي، سيكونان متاحين للعميل على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.

8) **الإشعارات وكشوف الحساب:**
سوف يستلم العميل كشف حساب دوري لحساباته البنكية، على عنوانه الموضح بهذا العقد، أو إلى أي عنوان آخر، يحدده العميل بموجب إشعار خطي إلى البنك، يوضح ضمن أشياء أخرى عملياته المالية، والمصرفية التي تمت على الحساب، ويمكن أن يرسل كشف الحساب على أساس شهري، ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنوي، بناء على طلب العميل، ويعتبر كشف الحساب، والبيانات الواردة فيه صحيحة، وملائمة للعميل، ما لم يقم العميل بالاعتراض عليها خطياً، خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، من تاريخ صدور كشف الحساب، وسوف تعد سجلات البنك بما فيها الإشعارات، وكشوف الحساب، والمستندات الأخرى التي يصدرها البنك بخصوص العمليات، إيجاباً قاطعاً يعتمد عليه بالحكم في أي خلافات، أو مسائل تتعلق بالأرقام، والبيانات، والرسوم، والتكاليف، والضرائب، والتعليمات، والرقم السري الشخصي، أو أي خلاف، أو مسأله أخرى تنشأ بين العميل والبنك، ويكون العميل مسؤولاً، في جميع الأوقات عن إشعار البنك خطياً بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تغيير في العنوان، ويتنازل العميل صراحة عن أية مطالبة ضد البنك قد تنشأ عن عدم تمكن البنك من الاتصال بالعميل، بسبب تقصير الأخير في تزويد البنك بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تعديل عليه، وفي حالة عدم رغبة العميل في استلام أية مراسلات بردية، بما فيها البيانات والإشعارات فيما يتعلق بالحساب، فعندئذ يوافق العميل على إخلاء مسؤولية البنك، وبمضي من الضرر والخسارة فيما يتعلق بجميع حقوق أو مطالبات العميل تجاه البنك، الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن عدم تزويده - أي العميل - بالكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك - من غير تحديد - أية مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أي أخطاء، أو طلب تصحيحها، أو تصحيح أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات.

9) تكون هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها إن وجد، أو تكون مفتوحة المدة، وأي تعديلات، أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلم للبنك خطياً.

10) **خصم الرسوم ومقاصة الديون:**
يقع للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية، والرسوم الحكومية، وكذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الإتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة واللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية، التي قد تفرض على الحساب - بعد إشعار العميل بذلك - وإذا كان على العميل ديون مستحقة للبنك، ولم يقم بها في الموعد المحدد، فيحق للبنك في أي وقت خصم الديون من الرصيد المتبقي بالحساب، أو من أي حساب آخر، يحتفظ به العميل لدى البنك، كما يحق للبنك أن يقوم ببيع أي ضمانات مقدمة من العميل، بعد إشعاره بعزم البنك بيعها بسعر السوق، ما لم يسدد خلال مهلة محددة، وبعد بيعها يستوفي حقه منها كاملاً، ويبقى العميل ملتزماً بالفرق متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية، والفرق المكفولة للبنك بموجب هذه المادة ستكون بالإضافة إلى أي حقوق أخرى مكفولة له بموجب هذا المستند، وبموجب استمارة الطلب المقدمة للبنك من العميل، وبموجب الأنظمة والتعليمات السائدة.

11) **تعديل الشروط والأحكام:**
يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة على الحساب، والخدمات البنكية الأخرى المقدمة للعميل، بما في ذلك الرسوم المحددة لتلك الخدمات وتلقائياً والضرائب ذات الصلة، وسوف يقوم البنك قبل بدء سريان تلك التعديلات، أو التغييرات بإشعار العميل بتلك التعديلات، أو التغييرات، وذلك بأية وسيلة إشعار معتمدة من قبل البنك إلى آخر عنوان له يكون مدرجاً في سجلات البنك، ويكون ما يثبت إرسال التعديلات دليلًا على أن العميل قد تسلمها، وبعد عدم اعتراض العميل على تلك التغييرات خلال (30) يوماً، واستمرار العميل في التعامل مع البنك قبولاً منه بها، وللعميل في حالة عدم موافقته على التعديل أن يقوم بإقفال الحساب الجاري، وتسليم دفاتر الشيكات، وبنطقة صراف البلاد، والبطاقة الائتمانية، بعد سداده مديونيته القائمة لصالح البنك، وغيرها من المستندات الصادرة بموجب هذا الحساب.

12) **تفويض وتعليق وحجز الحساب:**
إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية، أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب، يحق للبنك تقييد، أو تعليق استخدام الحساب، وأن يحجز الرصيد الدائن، إلى حين صدور توجيه خطي من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أمر محكمة، أو حكم ملزم من هيئة تحكيم، أو وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.

13) **اللغة:**
أبرمت هذه الإتفاقية ووقعت باللغتين العربية والإنجليزية، وإذا وجد تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يوافق الطرفين على أن يكون النص العربي هو المعتمد في تفسير هذه الإتفاقية وتنفيذها.

14) **الشكاوى، والخصائص القضائية:**
أ) تخضع هذه الإتفاقية للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
ب) يجب إخطار البنك فوراً بأي شكاوى تخص بالحساب، أو بطاقة صراف البلاد، أو بأي خدمة من الخدمات التي تتم عبر نظام البلاد، وإذا لم يمكن حل الموضوع ودياً فإنه يجوز للعميل رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، فإذا لم يقم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة محل الشكاوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه، فيما يختص باتخاذ تلك الإجراءات.

إقرارات العميل

- * أتعهد/تعهد بتحديث بياناتي/بيانات الشخصية حين طلبها من البنك أو في المدة المحددة من البنك أو في أي وقت متى ما طلب البنك ذلك، وإني أتعهد/تعهد بتقديم هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري قبل انتهاء صلاحيتها.
- * أقر/تأمر بأن البنك له كامل الصلاحية لتجميد حسابي/حساباتي عند انتهاء صلاحية هويتي/هويتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري أو عند عدم تحديثي/تحديثنا لبياناتي/بيانات الشخصية ومعلوماتي/معلوماتنا، عناويني/عناويننا، مصدر/مصادر الدخل أو توقيعي/توقيعنا أو إذا لم أستطيع/نستطيع متابعة المتطلبات التنظيمية الأخرى.
- * أؤكد/تؤكد أنني/أنا غير ممنوع/ممنوعين قانونياً من التعامل معي/معنا، وأن جميع المعلومات والبيانات المقدمة من جانبي/جانبي صحيحة وصادقة، وأوافق/توافق على أنني/أنا ملزم/ملزمة بإبلاغ البنك بطريقة منتظمة في حالة حدوث تغيير في التفاصيل التي زودت/زودنا بها البنك.
- * أقدم/نقدم وأؤكد/نؤكد بأنه سيتم فتح حسابي/حسابنا للتحويل لإرسال واستقبال تحويلات/حوالاتنا فقط، وأني/أنا لن أقوم/نقوم بتحويل أي أموال لأغراض غير مشروعة وأني/أنا أيضاً وأؤكد/تؤكد أنه لن يتم التحويل نيابة عن شخص آخر.
- * أؤكد/تؤكد بأن تحويل الأموال/الاستقبال الأموال (حسب الاقتضاء) سوف تكون من مصادر مشروعة، وأني/أنا مسؤول/مسؤولون عن كلوها من أي تزييف، وإذا استلم البنك مني/منا أي أوراق مالية مزيفة، فلن يتم تعويض/تعويضنا عنها.
- * أؤكد/تؤكد أن يتم تحويل الأموال/الاستقبال الأموال (حسب الاقتضاء) لأغراض مشروعة، وأنها لن تستخدم لتحويل صفقات الأسلحة غير المشروعة، أو حروب ونزاعات، أو أنشطة غير مشروعة أخرى.
- * أؤكد/تؤكد أيضاً أنني/أنا أقدم/نقدم معلومات صحيحة، وافق وأقر بصحتها وأني/أنا أخلي / تخلي بنك البلاد من أي مسؤولية في حال كانت المعلومات المقدمة مني أعلاه غير صحيحة، ولن أطلب/تطلب البنك بأي تعويضات في حال تحويل أموال وتم مصادرتها أو تجميدها كون المستفيد مدرج في أحد قوائم الحظر الدولية.
- * تم قراءة هذه الإتفاقية والشروط والأحكام المضمنة في الصفحات من () إلى () ، وفهمها فهماً كاملاً ، وتم استلام نسخة منها ، وعلى ذلك تم التوقيع

توقيع العميل	
المفوض / المفوضين بالتوقيع	التوقيع
.....
.....
خاص باستخدام البنك	
تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.	
اسم الموظف	الرقم الوظيفي
.....
التاريخ	التوقيع
.....
اسم الموظف	الرقم الوظيفي
.....
التاريخ	التوقيع
.....

رقم الحساب	[.....]
------------	---------

اسم الحساب	[.....]
------------	---------

نموذج التوقيع	
اسم الموقع (المفوض الأول): [.....]	
نموذج توقيع رقم (1)	نموذج توقيع رقم (2)
[.....]	[.....]
صلاحية التوقيع : <input type="checkbox"/> منفرد <input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت) [.....] <input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد) [.....]	
اسم الموقع (المفوض الثاني): [.....]	
نموذج توقيع رقم (1)	نموذج توقيع رقم (2)
[.....]	[.....]
صلاحية التوقيع : <input type="checkbox"/> منفرد <input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت) [.....] <input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد) [.....]	

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وكذلك التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته واستيفاء صورة منها.	
اسم الموظف	[.....]
الرقم الوظيفي	[.....]
التوقيع	[.....]
التاريخ	[.....]
اعتماد	
اسم الموظف	[.....]
الرقم الوظيفي	[.....]
التوقيع	[.....]
التاريخ	[.....]

✓ ملاحظة (في حال وجود مفوضين آخرين على الحساب يتم استيفاء توقيعاتهم على صفحة / صفحات إضافية لصفحة نموذج التوقيع)